مال وصيام

20
26

قصص النجاح لا تنتهي عند رقم معين ، بل تتخطى ذلك بكثير لتصبح هناك شخصيات لعبت و تلعب أدواراً في تحريك الأحداث على الصعيد الاقتصادي أو في بناء كويت المستقبل. هذه الشخصيات الكويتية الأصيلة التي كانت لها مواقفها وإنجازاتها وإبداعاتها وعبقريتها وقوة إرادتها، مصدر إلهام لأجيال بعد أجيال، و«النهار» تسلط الضوء في شهر رمضان على عدد من النماذج الناجحة والمضيئة لتكون قدوة للشباب وذلك في مسعى لترسيخ القيم الإيجابية بما في مسيرتهم من مواقف و دروس وعِبَر. وهذه الشخصيات جمع بينهم عدد من السمات المشتركة في مقدمتها الإرادة والثقة بالنفس والمثابرة والكد والعمل والطموح نحو تحقيق الأهداف العظيمة، إدراكاً لمعنى القيادة الحقّة باعتبارها مسؤولية كبرى ، وعطاء متدفقاً.
ولايمكن أن نستشرف المستقبل إلا إذا كنا نستدعي بحكمة ووعي من التاريخ الدروس والعبر، ولايمكن لنا أن نتحرك في هذه المنظّومة العالمية المنهكة، إلا اذا كنا متسلحين بالعلم، والعلم لا يمكن أن يأتي هكذاَ بين دفتي كتاب، بل لابد من البحث والغوص في رحلة هؤلاء ومسيرتهم لنقدم صورة متكاملة عنهم.

فيصل المطوع.. رؤية إصلاحية

إعداد عمر أبو الفتوح

فيصل المطوع واحد من كبار رجال الأعمال البارزين ذوي السمعة الممتازة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كونه كان عضوا في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ 1992 حتى 2003 حيث احتل منصبا رفيعا فيها برئاسته للجنة المالية والاقتصادية وعضوية مكتب الغرفة.

كما كان للمطوع دوراً فعالاً في السياسة الوطنية إبان الغزو العراقي الغاشم للكويت حيث طرح قضية الكويت العادلة كضحية للاعتداء العراقي الغاشم أمام العديد من الهيئات الدولية والزعماء والشخصيات العالمية.

كما أنه كان عضواً في اللجنة التحضيرية التي أعدت للمؤتمر الشعبي الذي عقد في مدينة «جده» بالمملكة العربية السعودية أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، ورئيسا للجنة الإعلامية خلال فترة انعقاد المؤتمر، وعضو الوفد الذي مثل المؤتمر الشعبي في أوروبا.

سيرة مهنية

ولد فيصل علي عبد الوهاب المطوع في الكويت عام 1945. وهو ينتمي إلى عائلة ذات نفوذ وعراقة تاريخية بالمجال التجاري في الكويت منذ بداية الحركة التجارية فيها، وكان والده -رحمه الله- أحد أشهر رجال التجارة في ذلك الوقت.

وقد شغل المطوع عدداً من المناصب المهمة في مؤسسات مهمة، بجانب عمله في شركة علي عبد الوهاب المطوع، حيث كان رئيساً لمجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية وشركة النقل البري وعضواً في مجلس إدارة بنك الخليج، كما كان ممثلاً للبنوك في مجلس ادارة البنك الصناعي و شركة المقاصة الكويتية وكان عضواً في مجلس ادارة البنك الأردني- الكويتي.

وتابع المطوع تحصيله العلمي حتى المرحلة الثانوية في الكويت ثم انتقل إلى الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، ومنها تخرج في العام 1970. وفور انتهائه من الدراسة الجامعية انضم إلى العمل مع شركة عائلته، شركة علي عبدالوهاب وأولاده وشركاهم وأصبح منذ ذلك الوقت نائبا للرئيس وعضوا منتدبا، حتى العام 2006 حيث أصبح رئيساً تنفيذياً.

وتعتبر شركة علي عبد الوهاب وأولاده وشركاهم واحدة من أكبر وأعرق الشركات التجارية الكويتية التي تعمل في أنواع مختلفة من المنتجات المحلية والعربية والعالمية ووكلاء لأشهر الشركات المنتجة للمواد الاستهلاكية والمفروشات والأدوات الكهربائية والأدوية وما إلى ذلك. فالشركة تعتبر من أكبر موردي المواد الاستهلاكية والأثاث والمفروشات والأدوات الكهربائية والأدوية في الكويت.

رؤيته الاقتصادية

يتميز فيصل المطوع بجرأة معهودة في طرحه للعديد من القضايا الاقتصادية، واضعاً يده على أصل المشكلة، طارحاً الحلول لها بيسر وسهوله، فهو يرى أن النقص الحاد في سيولة الدولة ناتج عن أسباب عدة أبرزها الفساد بكل أنواعه، وأنه إذا كانت هناك جدية حكومية لتحقيق الإصلاح فلتبدأ من أعلى. كما يؤمن أن الاقتصاد ليس من أولويات الحكومة، وأن الاقتصاد والتعليم والتعليم خارج نطاق الحكومة.

ويشير إلى أنه على الرغم من أهمية الاقتصاد ومؤسسات القطاع الخاص لم يكن هناك أي تحفيز يذكر. ودائماً نسمع أن الكويت تخطط لتتحول إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة، لكنه يبقى كلاماً إنشائياً، يتم تسويقه في الإعلام فقط، ولم يتم تطبيق أو تنفيذ أي شيء منه، فالإمارات وقطر والسعودية وعمان سبقتنا ولا نزال نتحدّث دون تنفيذ.

أولويات اقتصادية

ويعتقد المطوع أن هناك ضرورة لكي يكون لدى الحكومة نهج اقتصادي منفصل عن السياسة ومواءمتها، لا سيما وأن الاقتصاد في أي بلد متقدم يصنف على أنه أولوية قصوى، منوهاً بأنه يفترض بأن تتماهى الكويت مع العالم بهذا الخصوص.

وعن الأولويات الاقتصادية، يشير المطوع إلى أنها تتمثل في التعليم والتخصيص. وعلينا أن نبدأ بتعليم المعلم ليستطيع تعليم الأجيال. ويضيف: من غير تعليم نوعي ممتاز ومن غير تخصيص عادل وشفاف لن نستطيع الاستمرار على هذا المنوال. ويقول: ما دام الفساد والتعيينات «البراشوتية» والتبذير اللاعقلاني، مستمراً سيستمر عجز الموازنة باعتبارهم من أهم أسبابه.

الدين العام ومدينة الحرير

وعن رأيه في قانون الدين العام، يبين المطوع أنه مع قانون الدَّين العام، ولابد من معالجة العجز المتوسع في الميزانية، لكن ضمن شروط معيّنة، حيث يجب أن يتزامن أي قانون للدَّين العام مع شروط موازية ومرافقة له في الوقت نفسه، فالدين العام لا يعالج بالاقتراض ما لم يكن هناك ترشيد ومحاربة جادة للفساد.

ويضيف المطوع أنه لنجاح مستهدفات «الدَّين العام» يجب أن يواكب إقرار قانونه إصلاحات مختلفة، أهمها هيكلية تخفّف هيمنة الدولة على الخدمات الموجودة، وتبدأ بتخصيصها لشركات تتنافس في ما بينها لخدمة المواطنين ضمن منافسة عادلة وشفافة ورقابة حكومية عادلة وقوية، بما يمكّن مؤسسات القطاع الخاص من أن توافر على الدولة أعباء، وتخدم المواطن والمقيمين بكفاءة أكثر وبكلفة أقل، ومن ثم فإن «الدَّين العام» عبارة عن منظومة متكاملة يجب أن تعمل بخطوات متوازية، كلٌّ يكمل بعضه الآخر. وعن مشروع مدينة الحرير، يوضح المطوع أن موضوع مدينة الحرير ليس كويتياً فقط إذ يجب أن يكون إقليمياً. فإذا أردنا أن ننجح في إنشاء هذه المدينة، فلابد أن يكون هناك تنسيق إقليمي كونها تقع على الحدود العراقية- الكويتية- الإيرانية. وإن لم يكن هناك تنسيق وتوافق بين هذه الدول جميعاً فيصعب أن تنجح مثل هذه المدينة.

ويشير المطوع أنه قبل البدء بإنشاء مدن اقتصادية جديدة مثل الحرير، يجب إصلاح مشاكل كثيرة داخل مدينة الكويت نفسها حيث لا يزال يوجد بها الكثير من الفراغات المهملة. كذلك فإن مدينة الحرير تحتاج إلى تعديل تشريعي شامل بعد التنسيق بين الدول المجاورة، ولا يبدو لي من التصرفات الحكومية ولا التشريعية أن المجلسين الحكومي والنيابي مستعدان لمثل هذه النقلة النوعية التي تحتاجها مدينة الحرير.